

## مجلس التنمية الصناعية

### الدورة السادسة والأربعون

فيينا، ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت

موعد انعقاد دورة المؤتمر العام الثامنة عشرة

ومكان انعقادها

## موعد انعقاد دورة المؤتمر العام الثامنة عشرة ومكان انعقادها

### تقرير من المدير العام

تقدّم هذه الوثيقة معلومات عن المشاورات التي اضطلع بها المدير العام بشأن ما أبدته حكومة الإمارات العربية المتحدة من اهتمام باستضافة دورة المؤتمر العام الثامنة عشرة، في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في عام ٢٠١٩، امتثالاً للمقرر م ع-١٧/م-٢١. ويتضمّن هذا التقرير أيضاً معلومات عن التبعات المالية وكذلك جميع الجوانب التي تناولتها البعثة التحضيرية إلى أبو ظبي، مثل مرافق المؤتمرات والأمن والبنى التحتية المحلية والترتيبات المالية.

### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٦-١	أولاً- مقدمة .....
٣	١٠-٧	ثانياً- مرافق المؤتمرات .....
٤	١٣-١١	ثالثاً- الأمن .....
٤	١٥-١٤	رابعاً- البنى التحتية المحلية .....
٤	١٨-١٦	خامساً- الترتيبات المالية .....
٥	١٩	سادساً- اتفاق المؤتمر .....
٥	٢٠	سابعاً- موعد الدورة .....
٥	٢١	ثامناً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه .....

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



## أولاً - مقدمة

١ - اعتمد المؤتمر العام، في دورته السابعة عشرة، المقرر م ع-١٧/م-٢١ بشأن موعد الدورة الثامنة عشرة ومكان انعقادها، وطلب إلى المدير العام أن يُجري المشاورات اللازمة مع أي دولة عضو تُعرب عن اهتمامها باستضافة دورة المؤتمر العام المقبلة، ومع إيلاء اعتبار خاص للمادة ٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام. وإضافةً إلى ذلك فوَّض المؤتمر مجلس التنمية الصناعية، وفقاً للمادة ٨ (٢) (ب) والمادة ٨ (٤) من دستور اليونيدو، صلاحية النظر، خلال دورته السادسة والأربعين، في مكان وموعد انعقاد دورة المؤتمر العام الثامنة عشرة وتحديد ههما.

٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، التقى المدير العام بسعادة السيد سهيل محمد المزروعى، وزير الطاقة والصناعة في الإمارات العربية المتحدة، في معرض هانوفر، بألمانيا. وخلال هذا اللقاء، اقترح الوزير استضافة دورة المؤتمر العام الثامنة عشرة في أبوظبي. وكرر الوزير هذا الاقتراح في رسالة مؤرّخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعُقد بعد ذلك اجتماع بين ممثلي البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة وأمانة اليونيدو في فيينا. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تلقت الأمانة مذكرة شفوية من البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، بشأن تعيين جهة الاتصال في الإمارات العربية المتحدة التي تعنى بالمسائل المتعلقة باستضافة المؤتمر العام. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عُقد اجتماع ثنائي بين جهة الاتصال وأمانة اليونيدو في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، على هامش مشاركة اليونيدو في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٣ - وقدمت الأمانة إلى البعثة الدائمة تقديراً أولياً للتكاليف وورقة بالمتطلبات اللازمة من أجل إحالتها إلى السلطات في أبوظبي. وجرى التأكيد على أن أساس تحديد الترتيبات المالية لعقد دورة خارج فيينا هو المادة ٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، التي تنص على أن "تتحمل الدولة المضيفة النفقات الإضافية الفعلية، المباشرة أو غير المباشرة، المرتبطة بعقد دورة ما خارج مقر المنظمة". وأوضح أيضاً أنه سيلزم إبرام اتفاق بلد مضيف، يُحدّد الالتزامات المالية التي تقع على الحكومة، وكذلك مساهماتها العينية، مثل مرافق المؤتمرات وغيرها من المرافق والحيز المكتبي والنقل وتوفير الحماية بواسطة الشرطة، وكذلك الموظفين المحليين.

٤ - وأبلغت حكومة الإمارات العربية المتحدة الأمانة بتسمية السيد بدر العلماء، مدير إدارة صناعة الطيران في شركة مبادلة للاستثمار، منسّقاً حكومياً لشؤون التحضير للمؤتمر العام. واستجابةً لدعوة من حكومة الإمارات العربية المتحدة، اضطلع ببعثة تحضيرية إلى أبوظبي، من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في شكل وفد مؤلف من موظفين لدى اليونيدو وممثلين لدائرة إدارة المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في فيينا وإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة. ونظّم السيد بدر العلماء وفريقه برنامجاً شاملاً غطى مختلف الجوانب بما فيها مرافق المؤتمرات والأمن والنقل ومتطلبات تأشيرة الدخول وترتيبات المراسم والمرافق الفندقية.

٥ - وطوال البعثة، رافقت السيدة صبيحة ماجد باليوحة المهيري، مديرة مكتب تخطيط وإدارة الفعاليات والمؤتمرات بوزارة الطاقة والصناعة، الوفد المشترك بين اليونيدو ومكتب الأمم المتحدة بفيينا وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن (اختصاراً: "الوفد المشترك"). وأكد جميع النظراء

للوفاة اهتمامهم والتزامهم التام ودعمهم القوي لاستضافة المؤتمر العام في أبو ظبي. وأكد ممثلو الحكومة أن عقد المؤتمر العام خارج المقر الكائن في فيينا سوف يتيح لحكومة الإمارات العربية المتحدة مواصلة تعزيز التعاون مع اليونيدو، الذي استُهل بالفعل من خلال التشارك في رئاسة مؤتمر القمة العالمي للصناعة والتصنيع. كما سيشكل أيضاً فرصة لكي تُطلع الإمارات العربية المتحدة الدول الأعضاء على تجربتها في بناء اقتصادها وتنويعه.

٦- ومنذ أن أصبحت اليونيدو وكالة متخصصة في عام ١٩٨٥، عُقد المؤتمر العام خارج فيينا ثلاث مرات. إذ عُقدت دورة المؤتمر الثانية في بانكوك، تايلند (١٩٨٧)، والدورة الخامسة في ياوندي، الكاميرون (١٩٩٣)، والدورة الخامسة عشرة في ليما، بيرو (٢٠١٣).

## ثانياً - مرافق المؤتمرات

٧- أثناء البعثة التحضيرية، اقترحت على الوفد المشترك عدّة أماكن محتملة لانعقاد المؤتمر؛ وزار الوفد منتجع سانت ريجيس بجزيرة السعديات، وقصر الإمارات، وفندق ريتز كارلتون القناة الكبرى. وأكد ممثلو البلد المضيف استعدادهم لتوفير مكان مناسب تتوافر فيه المرافق اللازمة لعقد المؤتمر العام. ونوقشت الاحتياجات العامة من المرافق والخدمات والمعدات بالاشتراك مع حكومة الإمارات العربية المتحدة والأفرقة الإدارية لتلك الفنادق.

٨- وأجرى الوفد المشترك تقييماً للأماكن المقترحة من حيث قدرتها على استيعاب اجتماعات المؤتمر العام الرسمية والأحداث الجانبية واجتماعات المجموعات الإقليمية، وكذلك سائر الأنشطة التي سبق عقدها في سياق المؤتمر العام، مثل عرض الصور واللوحات ومجالات للربط الشبكي. وينبغي أن تكون لدى تلك الأماكن سعة كافية لتكريب مرافق تكنولوجيا المعلومات اللازمة لمؤتمرات بهذه الضخامة، ومن ضمنها معدات الترجمة الفورية. ويلزم توافر مكاتب كافية لأعضاء مكتب المؤتمر المنتخبين ولوظفي الأمانة الذين يتولون مهام الدعم المباشر. وسيلزم أن تكفل الحكومة المستضيفة أسعاراً مقبولة لغرف إقامة موظفي الدعم الأساسيين الذين سيتعين نقلهم من فيينا لخدمة المؤتمر. كما أبلغت سلطات البلد المضيف الوفد المشترك بأن هناك ترتيبات سوف تتخذ لنزول مندوبين في فنادق من مختلف فئات الأسعار وعلى مقربة من مكان الانعقاد (انظر الفقرة ١٦).

٩- وكمتابعة لهذه البعثة الأولى، قام وفد من الإمارات العربية المتحدة بزيارة فيينا، يومي ١٧ و١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لإجراء مزيد من المناقشات مع اليونيدو ومكتب الأمم المتحدة بفيينا وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في فيينا بشأن الاحتياجات، مثل قاعات الاجتماع وسفر الموظفين وإقامتهم.

١٠- وفيما يتعلق بالمرافق اللازمة للمندوبين، يوفر كل من الأماكن الثلاثة على مدار الساعة خدمات مراكز تجارية وربطاً لاسلكياً بالإنترنت في جميع القاعات المخصصة للأحداث والأماكن العامة وغرف الضيوف.

## ثالثاً - الأمن

١١- فيما يخص مسألة السلامة والأمن، تجدر الإشارة إلى أن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن صنّفت مستوى انعدام الأمن في الوقت الراهن في أبو ظبي بأنه الأدنى (أي الأقل خطورة) (المستوى ١) وفقاً لمنهجية نظام المستويات الأمنية.

١٢- وتتولّى إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن مهمة تهيئة الظروف التي تمكّن من تسيير أنشطة الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة، مع ضمان أمن وسلامة ورفاه الموظفين والمندوبين والزوّار أثناء المؤتمر. ومن ثمّ فإنّ إنفاذ تلك الإدارة لهذه المهمة يلقي على عاتقها مسؤولية ضمان تنسيق إجراءات العمل التي تتخذها كيانات الأمم المتحدة المعنية بالأمن وموظفيها مع السلطات المعنية في البلد المضيف. وسيمثل توفير الخدمات الأمنية للمؤتمر العام جهداً مشتركاً بين إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن والبلد المضيف. وسوف تقوم إدارة شؤون السلامة والأمن والسلطات الحكومية بإعداد مذكرة تفاهم تُحدّد فيها المسؤوليات وجوانب التعاون بين الطرفين قبل هذا الحدث وأثناءه وبعده. وسوف تيسّر هذه المذكرة إعداد وتنفيذ خطة أمنية عملياتية خاصة بهذا الحدث.

١٣- وقد لاحظ الوفد المشترك أن المواقع المقترحة للمؤتمر تبدو قادرة على توفير مستوى كافٍ من السلامة والأمن للمؤتمر ضمن حدود المباني المخصصة له. وعقد الوفد اجتماعات مختلفة بشأن مسألة الأمن في المؤتمر العام. وقُدّمت تأكيدات بأنّ سلطات البلد المضيف سوف توفر جميع خدمات الأمن والسلامة اللازمة للمؤتمر. وذكر أنّ سلطات البلد المضيف متمرسّة في توفير الأمن لأحداث ضخمة من هذا القبيل.

## رابعاً - البنى التحتية المحلية

١٤- هناك مطار دولي في أبو ظبي، يبعد نحو ٣٥ كيلومتراً عن وسط المدينة. ويقع ثاني أقرب مطار دولي في دبي، التي تبعد نحو ١٦٠ كيلومتراً عن وسط مدينة أبو ظبي. وهناك عدّة رحلات واصلة مع خطوط الطيران التجارية الدولية التي تخدم أبو ظبي ودبي. وسوف تتخذ ترتيبات لتوفير خدمة نقل مكوكية من مطاري أبو ظبي ودبي إلى مكان المؤتمر ومكان الانعقاد المحدد. وقد أكدت حكومة الإمارات العربية المتحدة للأمانة أنّها سوف تسهّل وصول ممثلي جميع الدول الأعضاء في اليونيدو إلى أبو ظبي من حيث شروط الدخول إلى الإمارات العربية المتحدة في أي من موانئ الدخول.

١٥- وأعربت حكومة الإمارات العربية المتحدة عن استعدادها للتفاوض مع إدارة مكان الانعقاد الذي يُتفق عليه في النهاية وسائر الفنادق الموجودة في المنطقة، لتأمين أسعار غرف بمستوى الأسعار المتاحة للأمم المتحدة، وستكون تلك الأسعار أدنى بكثير من الأسعار العادية للغرف.

## خامساً - الترتيبات المالية

١٦- وفقاً للمادة ٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، تتحمل الحكومة المضيفة النفقات الإضافية الفعلية، المباشرة أو غير المباشرة، المرتبطة بعقد دورة ما خارج مقر المنظمة. وأثناء بعثة الوفد المشترك، شرح الوفد لممثلي الحكومة الآثار المالية المترتبة على عقد المؤتمر العام في أبو ظبي. ونوقش هذا الموضوع

مرة أخرى أثناء بعثة المتابعة التي قام بها وفد الإمارات العربية المتحدة في ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأشار إلى ورقة تقديرات التكاليف الأولية والمتطلبات، التي سبق أن أُحيلت إلى السلطات في أبو ظبي عن طريق بعثة البلد الدائمة في فيينا. وتشمل المتطلبات المحددة، ضمن جملة أمور، المرافق مثل قاعات الاجتماع؛ ومكاتب أعضاء مكتب المؤتمر وخدمات الأمانة الفنية وخدمات المؤتمر؛ وغيرها من المرافق، بما فيها مرافق ومعدات الترجمة الشفوية باللغات الست، وأماكن الخدمات، والنقل المحلي، ومركز استنساخ الوثائق، وموظفي الدعم المحليين العاملين بعقود قصيرة الأمد، والمعدات، بما فيها الحواسيب الشخصية وأجهزة الطباعة والهواتف وآلات النسخ التصويري.

١٧- وأبلغ وفد الإمارات العربية المتحدة أثناء زيارته لفيينا في ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر اليونيدو بفيينا وإدارة شؤون السلامة والأمن بأنه سيواصل استكشاف إمكانيات أخرى لتقديم مساهمات عينية بدلاً من المدفوعات النقدية، وخصوصاً فيما يتعلق بمتطلبات سفر الموظفين وإقامتهم، وكذلك عمليات الشحن من فيينا إلى أبو ظبي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه سيلزم إيداع المبلغ الذي يمثل إجمالي التكاليف المقدرة لعقد المؤتمر في أبو ظبي باليورو لدى اليونيدو في موعد أقصاه ١ أيار/مايو ٢٠١٩. وإلى جانب ذلك، سيلزم تسديد تكلفة بعثتين تحضيريتين إضافيتين، سوف توفدهما الأمانة خلال النصف الأول والنصف الثاني من عام ٢٠١٩، في موعد أقصاه شهر واحد قبل إيفاد البعثة. وإذا ما لزمتم نفقات أخرى قبل الدورة، فسوف يتعين أيضاً تقديم الأموال اللازمة في موعد أقصاه شهر واحد قبل ذلك.

## سادساً- اتفاق المؤتمر

١٨- إذا ما قرّر المجلس عقد دورة المؤتمر العام الثامنة عشرة في أبو ظبي، فإنّ المادة ٥٤ من النظام الداخلي للمؤتمر العام تقضي بأن يعقد المدير العام مع الإمارات العربية المتحدة اتفاقاً بشأن المؤتمر، يحدد الترتيبات التي ستخضعها الدولة المضيفة والأمانة والالتزامات التي ستضطلع بها فيما يتعلق بالدورة.

## سابعاً- موعد الدورة

١٩- طُلب إلى الأمانة، أثناء تفاعلها مع ممثلي حكومة الإمارات العربية المتحدة، أن تستكشف إمكانية تحديد موعد انعقاد دورة المؤتمر العام الثامنة عشرة من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وقد رئي أن هذا ممكن.

## ثامناً- الإجراءات المطلوب من المجلس اتخاذه

٢٠- يُدعى المجلس إلى أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؛ وأن يبتّ بشأن موعد دورة المؤتمر العام الثامنة عشرة ومكان انعقادها؛ وأن يطلب إلى المدير العام، إذا ما قرّر المجلس عقد الدورة في أبو ظبي من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أن يتفاوض مع حكومة الإمارات العربية المتحدة على اتفاق مناسب بشأن المؤتمر.